

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

مايو 2021

* لا تمثل الآراء والمعلومات والبيانات الواردة بالتقرير رأي وزارة المالية، بل الجهات المصدرة لهذه المعلومات والبيانات، والمشار إليها بالتقرير.

المحتويات

3.....	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
3.....	1.1 الناتج المحلي الإجمالي
5.....	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
7.....	3.1 سوق الأوراق المالية
8.....	4.1 معدل التضخم
11.....	5.1 التطورات النقدية
14.....	ثانياً: التطورات النفطية
14.....	1.2 تقرير وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2021
15.....	2.2 الإنتاج والأسعار
16.....	3.2 نمو الاقتصاد العالمي
17.....	4.2 الطلب العالمي على النفط
19.....	5.2 العرض العالمي من النفط
20.....	6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي
21.....	7.2 تطور عدد الحفارات النفطية
22.....	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
22.....	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
22.....	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي
23.....	2.1.3 معدل التضخم
25.....	3.1.3 معدل البطالة
26.....	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
26.....	1.2.3 معدل التضخم
27.....	2.2.3 معدل البطالة

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 الناتج المحلي الإجمالي

أعلنت الإدارة المركزية للإحصاء عن تقديراتها (الأولية) للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام 2020. حيث قدرت هذا الناتج للربع المشار إليه بحوالي (9.011) مليار دينار، مقارنة مع (10.146) مليار دينار للربع الرابع من عام 2019، أي بمعدل نمو حقيقي بلغ (-11.2%). في حين بلغ معدل النمو الحقيقي بين الربع الثالث والرابع من عام 2020 حوالي (+4.7%). ويشير معدل النمو السالب (المقارنة مع العام الماضي) إلى المقارنة مع وضع ما قبل صدمة فيروس كورونا. وبالتالي فإن المعدل السالب كان طبيعياً. أما المعدل الموجب (بين الربعين الثالث والرابع 2020) فيشير إلى التحسن التدريجي في الأداء الاقتصادي بعد التعافي، النسبي، من آثار فيروس كورونا.

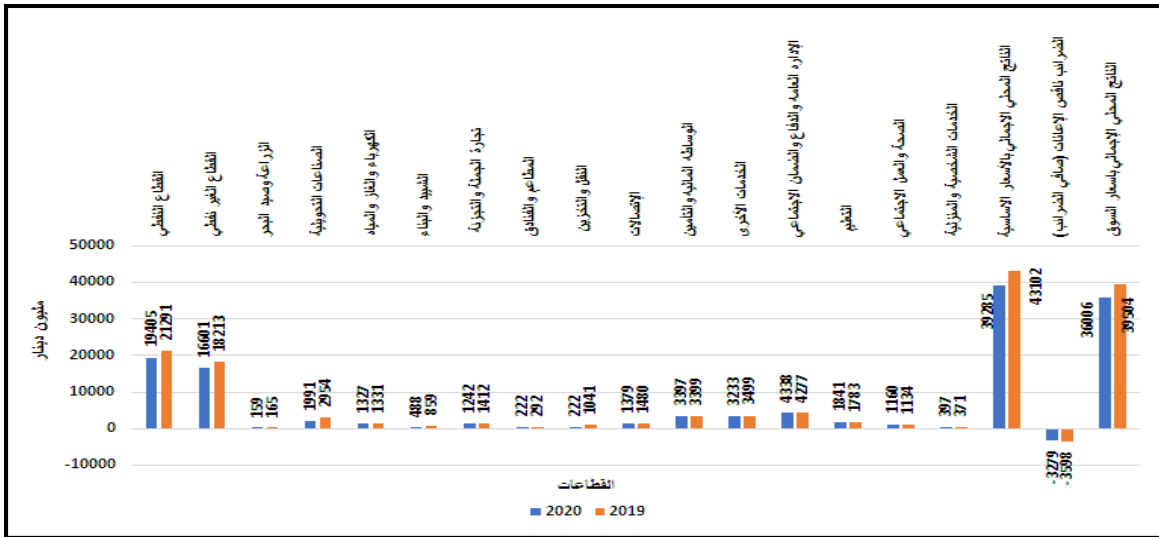
أما على المستوى السنوي، فقد حقق الناتج، الحقيقي، عام 2020، مستوى بلغ (36006) مليون دينار مقارنة مع (39504) مليون دينار عام 2019، أي بمعدل نمو سالب بلغ (-8.9%)، ولا يختلف كثيراً هذا المعدل عن ذلك المقدر من قبل صندوق النقد الدولي (والوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2021) والبالغ (-8.1%).

وعلى المستوى القطاعي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي من (21291) مليون دينار عام 2019 إلى (19405) مليون دينار عام 2020، أي بمعدل سالب بلغ (-8.9%). وفي حالة القطاع غير النفطي انخفض الناتج الحقيقي من (18213) مليون دينار عام 2019 إلى (16601) مليون دينار عام 2020، أي بمعدل سالب بلغ (-8.8%).

وشهدت أغلب القطاعات، عام 2020، نمواً سلباً، ما عدا "الإدارة العامة والدفاع" (+1.4%)، و"التعليم" (+3.3%)، و"الصحة والعمل الاجتماعي" (+2.3%)، و"الخدمات الأخرى" (+7.1%). وبعبارة أخرى فإن كافة القطاعات السلعية، والخدمات المنتجة، لم تشهد نمواً موجباً. في حين شهدت قطاعات الخدمات غير المنتجة أساساً والمرتبطة بالرفاه نمواً موجباً. وتوضح

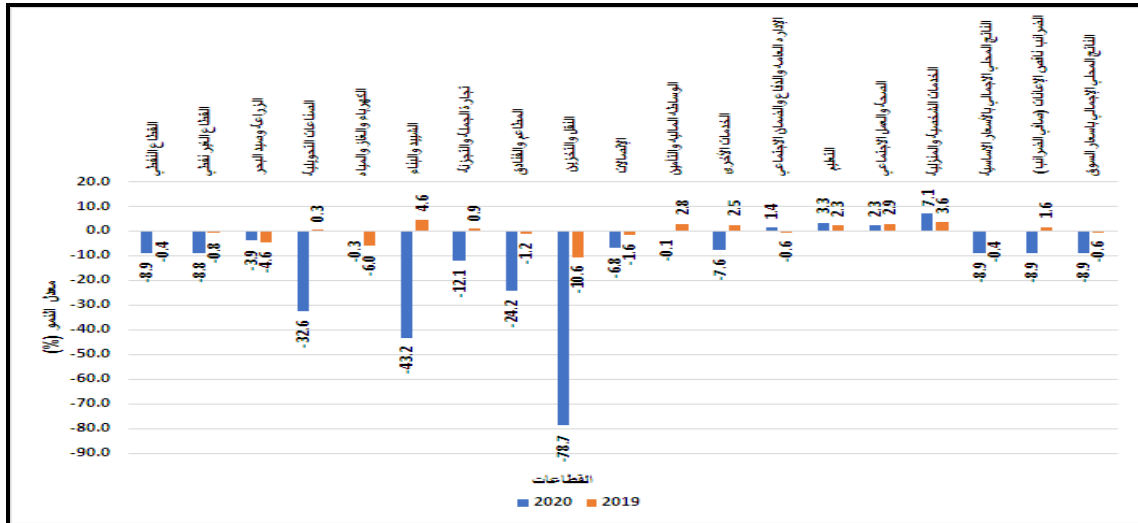
الأشكال (1) و (2) قيم، والمعدلات الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) لعامي 2019 و 2020.

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عامي 2019 و 2020، مجمعة على أساس ربع سنوي (مليون دينار)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل (2): معدل النمو الحقيقي لعامي 2019 و 2020 (%)



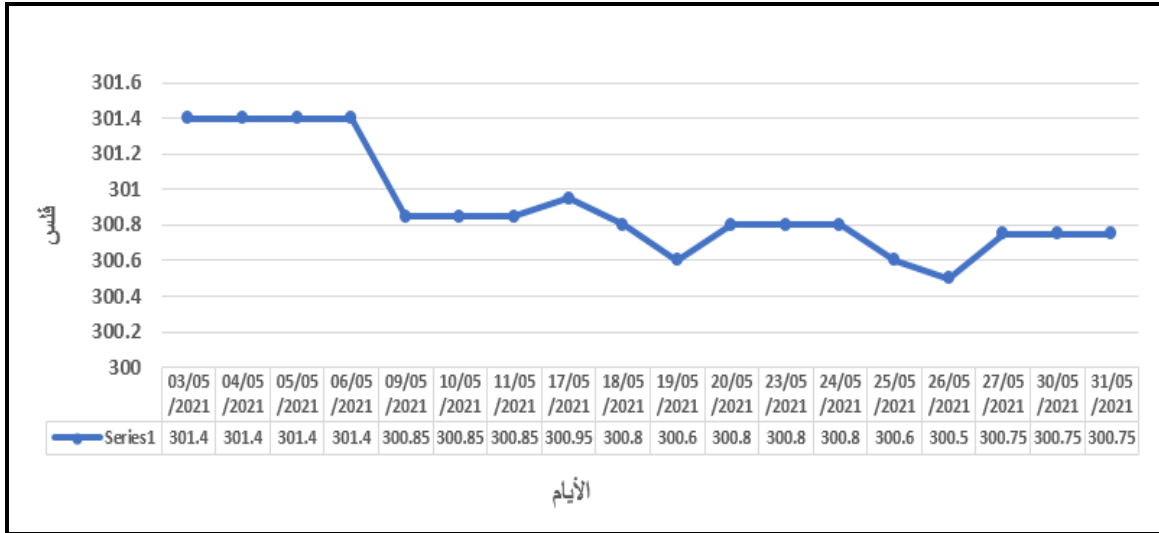
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

بعد أن كان سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بدايته شهر مايو 2021 حوالي (301.4) فلس انخفض إلى (300.75) فلس. أي بمعدل نمو بلغ (-0.21%). علماً بأن أعلى سعر وصل خلال هذا الشهر كان هو نفسه بداية الشهر (301.4) فلس. ويوضح الشكل (3) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)

مايو 2021

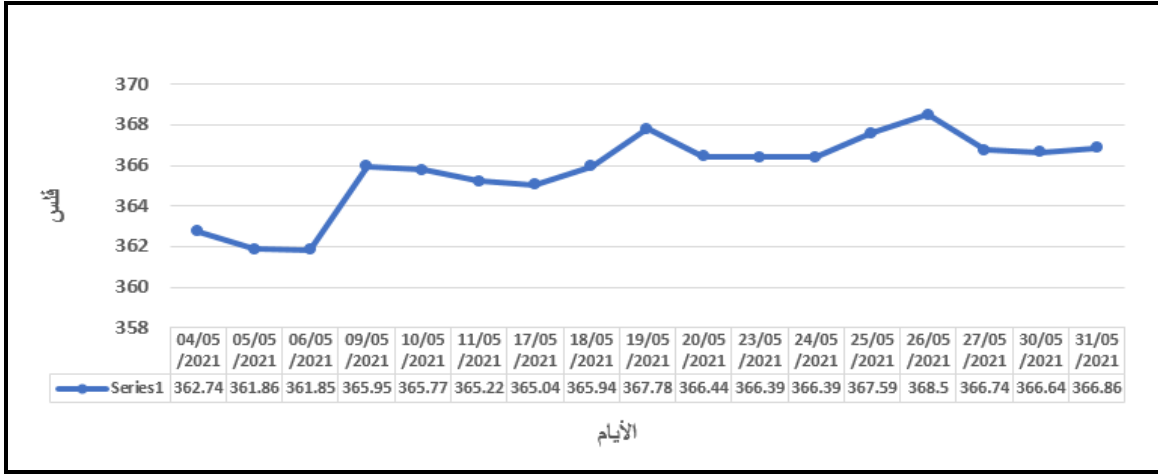


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، فقد بدأ بسعر (362.735) فلس بداية شهر مايو، وليصل إلى (366.855) فلس في نهاية الشهر، أي بمعدل نمو بلغ (+1.1%). مع وصول أعلى سعر خلال الشهر إلى (376.784) فلس. ويوضح الشكل (4) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (4): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)

مايو 2021

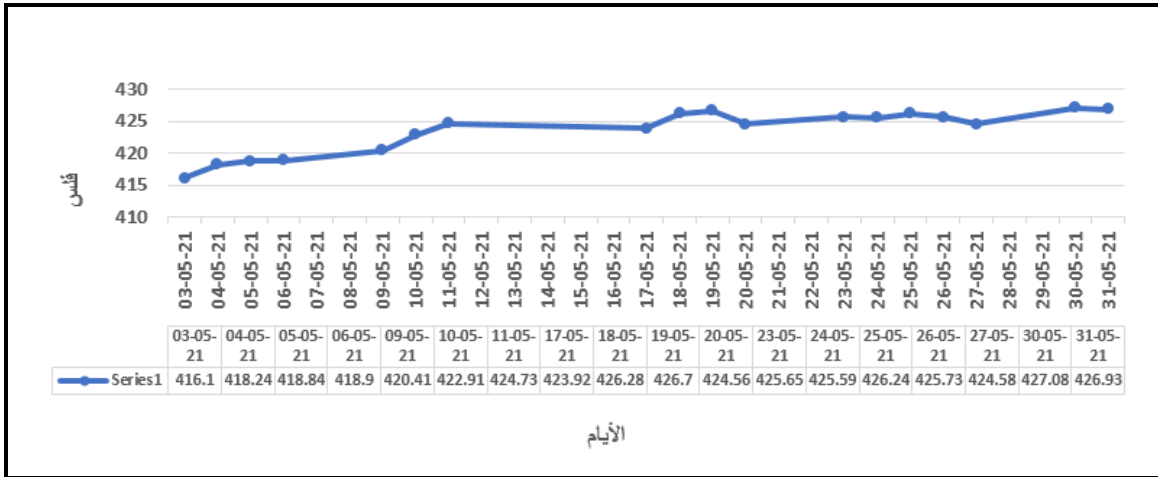


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

في حين حقق سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الأسترليني بداية شهر مايو (416.098) فلس، وفي نهاية الشهر (426.93) فلس، أي بمعدل نمو (+2.5%). ويوضح الشكل (5) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (5): تطور سعر صرف الجنيه الأسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)

مايو 2021



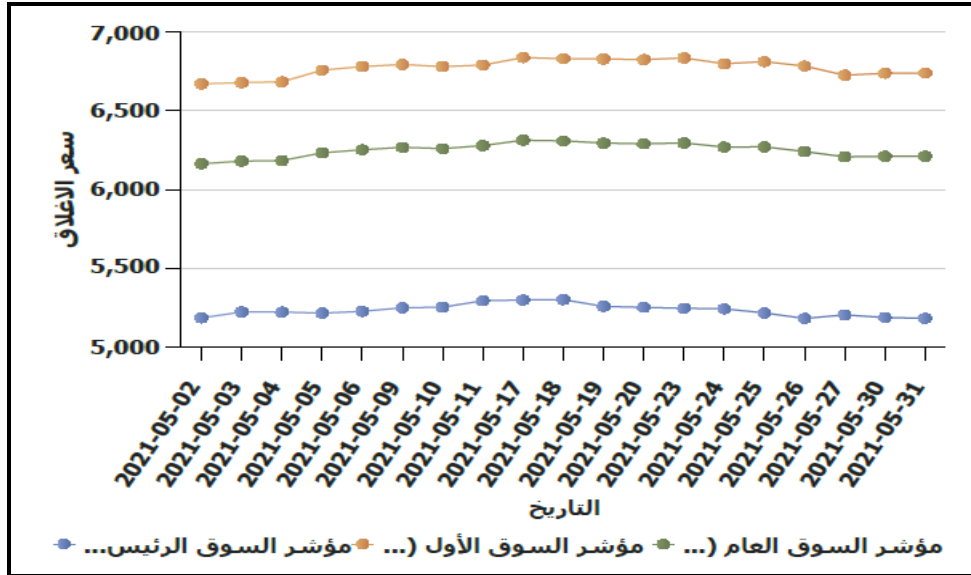
المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

3.1 سوق الأوراق المالية

في ظل تزايد عمليات الشراء، خاصة أسهم السوق الأول (تمثل حصة هذا السوق حوالي 75% من القيمة السوقية للبورصة)، حققت البورصة، خلال شهر مايو 2021، مكاسب رأسمالية تقدر قيمتها بنحو (1.3) مليار دينار. وبذلك وصلت القيمة السوقية للمكاسب نهاية الشهر المذكور إلى حوالي (35.5) مليار دينار. مسجلة نمواً قدره حوالي (4%) عن شهر أبريل السابق.

ووصل معدل نمو مؤشر السوق الأول في نهاية شهر مايو 2021، حوالي (1.7%)، ومؤشر السوق الرئيسي حوالي (1.0%)، والمؤشر العام (1.5%). أما مؤشر رئيسي (50) فقد حقق نمواً بلغ حوالي (2.0%). ويوضح الشكل (6) سلوك مؤشرات السوق خلال شهر مايو 2021.

شكل (6): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، مايو 2021



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

وقد عزز عمليات الشراء إفصاح العديد من الشركات (153 من أصل 165 شركة مسجلة) عن النتائج الفصلية للربع الأول من عام 2021، حيث كانت أغلب هذه الإفصاحات تعزز الجانب الإيجابي. ووصلت الأرباح الصافية للشركات التي أعلنت عن نتائجها حوالي (446) مليون دينار.

وقد ساهم الأداء الجيد للسوق في رفع القيمة الرأسمالية للسوق الأول، في نهاية مايو، لتصل إلى حوالي (27) مليار دينار، والسوق الرئيسي إلى (8.8) مليار دينار.

ومن ضمن (13) قطاع حققت (7) قطاعات، نهاية مايو، نمواً في المؤشرات، في حين سجلت القطاعات الـ (6) المتبقية انخفاضاً في نمو المؤشرات. وتصدّر قطاع "الطاقة" النمو الإيجابي، ثم قطاع "السلع الاستهلاكية"، و ثم قطاع "الصناعة".

أما عن الأداء القطاعي، من حيث "حجم أو كمية" التداول فقد حقق قطاع "الخدمات المالية" المركز الأول، وبعده أسهم بلغ حوالي (3.672) مليار سهم أو ما يمثل (40.3%) من كمية الأسهم المتداولة والبالغة حوالي (9.116) مليار سهم. وجاء قطاع "العقار" في المرتبة الثانية بكمية قدرها (1.751) مليار سهم (19.2%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع "البنوك" وبعده أسهم (1.336) مليار سهم (14.7%).

أما فيما يخص "قيمة" التداول فقد تصدّر قطاع "البنوك" المرتبة الأولى وبقية بلغت (444.884) مليون دينار، وبنسبة بلغت (32.3%) من إجمالي القيمة (1.376) مليار دينار. وجاء في المرتبة الثانية قطاع "الخدمات المالية" بقيمة (382.303) مليون دينار (27.8%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع "الصناعة" بقيمة بلغت حوالي (224.561) مليون دينار (16.3%).

4.1 معدل التضخم

وفقاً لإحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء انخفض معدل التضخم لشهر أبريل 2021، وعلى أساس شهري (مارس/ أبريل)، بنحو (-0.17%)، في حين ارتفع على أساس سنوي (أبريل 2020/ أبريل 2021) بحوالي (+3.12%). وتجسّد أكبر معدل انخفاض، على أساس شهري، في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (-1.93%)، ثم أكبر ارتفاع مجموعة "التسليّة والثقافة" (+0.34%). الأمر الذي يعكس سرعة تزايد عرض السلع الخاصة بالأغذية والمشروبات بعد العودة التدريجية الطبيعية، واستقرار الطلب. أما على المستوى السنوي فقد تركّز أكبر ارتفاع في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (+10.75%)، وذلك بالمقارنة مع فترة شبه مستقرة في العرض

الغذائي بداية عام 2020. مع ارتفاع أيضاً في مجموعة "التسليّة والثقافة" (+7.83%)، الأمر الذي يعكس عوامل داخلية غير تنافسية. في حين اتجه معدل التضخم الخاص بأسعار الخدمات التعليمية للانخفاض السنوي بنحو (-15.46%)، بفعل التدخّل الحكومي لضبط ارتفاع رسوم الخدمات التعليمية. ويوضح الجدول (1) معدل التضخم الإجمالي الشهري والسنوي، لشهر أبريل 2021، وعلى أساس المجموعات.

جدول (1): تطور الأرقام القياسية ومعدل التضخم
أبريل 2021 (%)

التغير السنوي (%)		التغير الشهري (%)		أبريل 2021	فبراير 2021	أبريل 2020	المجموعات الرئيسية
▲	3.12	▼	0.17-	119.0	119.2	115.4	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	10.75	▼	1.63-	120.5	122.5	108.8	الأغذية والمشروبات
▲	0.15	-	0.00	135.0	135.0	134.8	السجائر والتبغ
▲	6.03	▲	0.09	116.0	115.9	109.4	الكساء وملبوسات القدم
-	0.09	-	0.00	115.1	115.1	115.0	خدمات المسكن
▲	4.07	▲	0.08	127.8	127.7	122.8	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	2.09	▲	0.09	112.3	112.2	110.0	الصحة
▲	4.23	-	0.00	130.7	130.7	125.4	النقل
▲	4.63	▲	0.17	117.6	117.4	112.4	الاتصالات
▲	7.83	▲	0.34	118.5	118.1	109.9	الترفيهية والثقافية
▼	15.46-	-	0.00	105.0	105.0	124.2	التعليم
▲	0.24	▲	0.08	122.8	122.7	122.5	المطاعم والفنادق
▲	4.90	▲	0.60	117.7	117.0	112.2	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.63	▲	0.08	118.6	118.5	116.7	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	4.68	▼	0.25-	120.9	121.2	115.5	باستثناء خدمات السكن

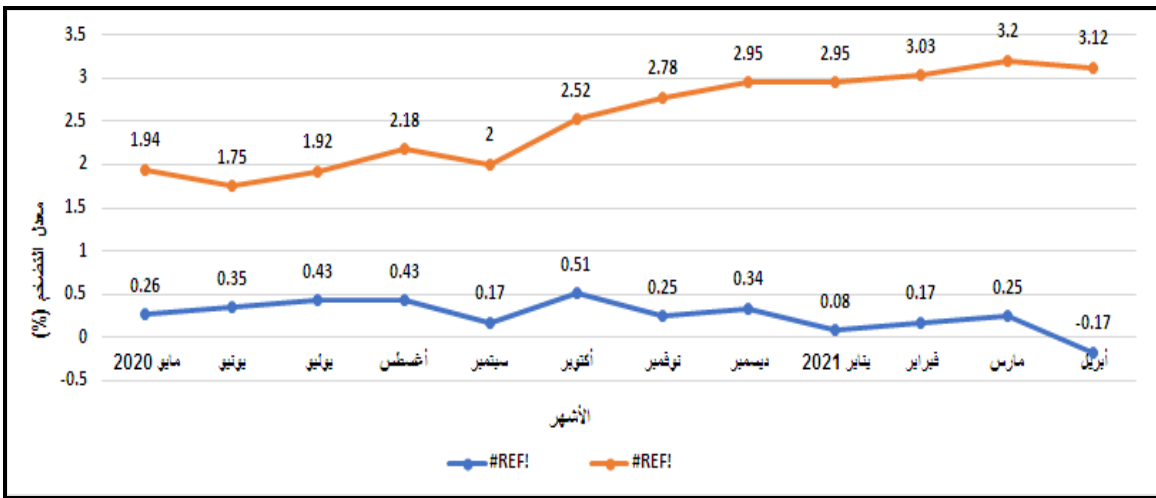
المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الإدارة المركزية للإحصاء، أبريل، 2021.

وعند مقارنة معدل التضخم بدولة الكويت مع المعدلات السابقة الشهرية خلال العام السابق (مايو 2020 – أبريل 2021) يلاحظ أن أكبر معدل تضخم سنوي تحقق في شهر أبريل 2021 (+3.12%). ويعكس ذلك، إلى حد كبير، تنامي الطلب المكبوت، خلال العام الماضي، وتحرره بعد إجراءات العودة للأنشطة الاقتصادية. مع احتمال استقرار هذا المعدل. أما على المستوى الشهري فإن أعلى معدل كان في أكتوبر 2020 (+0.15%)، وبداية فترة عودة الأنشطة الاقتصادية. مع اتجاه هذا المعدل للانخفاض ليصل إلى (-0.17%) في أبريل 2021.

وبالمقارنة مع المستوى الخليجي، خلال شهر أبريل 2021 (ما عدا البحرين، شهر فبراير)، فإن أعلى معدل سنوي كان في المملكة العربية السعودية. وذلك لضخامة الإنفاق من خلال الحزم المالية. تليها الكويت، وقطر. مع تواضع بقية المعدلات في الدول الأخرى سواء سنوياً أو شهرياً. ولا بد من التأكيد بأن مساهمة الواردات المرتفعة في العرض الكلي هو أحد أهم أسباب السيطرة على السلوك الشهري والسنوي لمعدل التضخم خلال العام الماضي، والمقارنة بين دول مجلس التعاون. وتوضح الأشكال (7) و (8) السلوك الشهري والسنوي لمعدل التضخم خلال العام الماضي، والمقارنة بين دول مجلس التعاون.

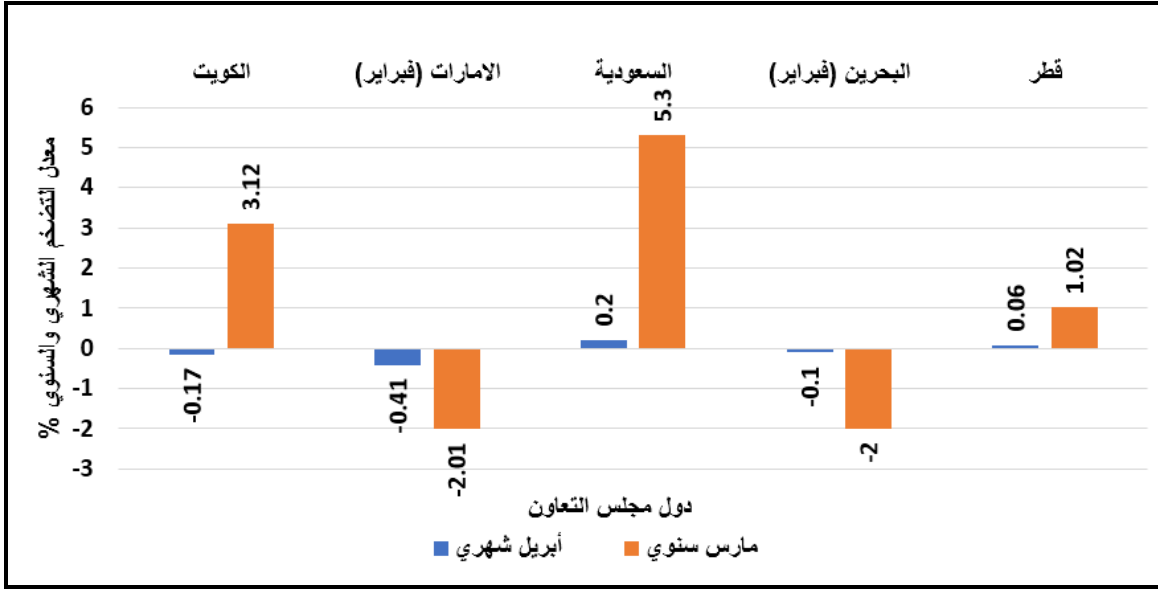
شكل (7): معدل التضخم الشهري، والسنوي

مايو 2020 - أبريل 2021 (%)



المصدر: الأرقام مجمعة من مواقع الأجهزة الإحصائية الخليجية.

شكل (8): معدل التضخم الشهري والسنوي
 لبلدان مجلس التعاون، لشهر أبريل 2021 (%)



المصدر: الأرقام مجمعة من مواقع الأجهزة الإحصائية الخليجية.

5.1 التطورات النقدية

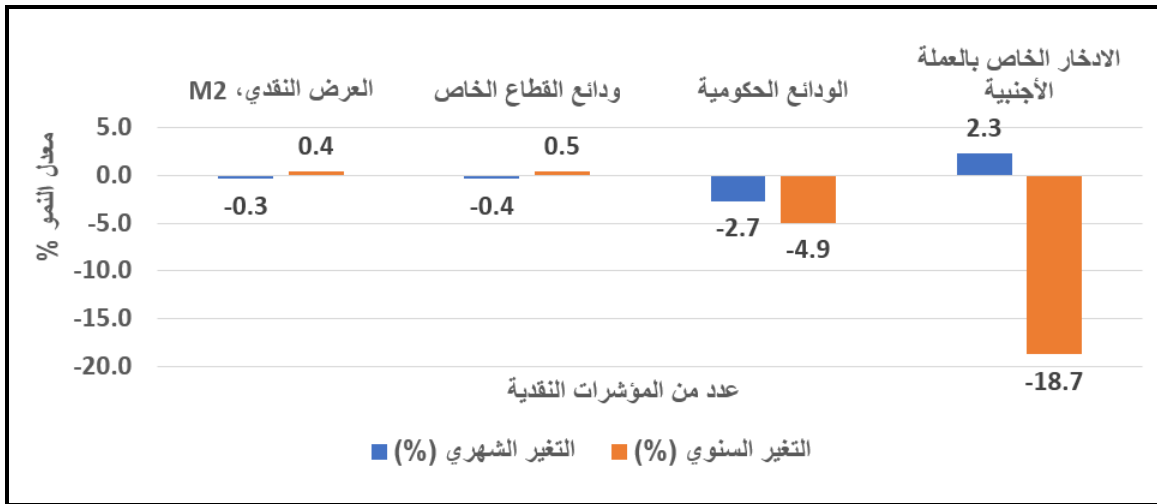
أعلن بنك الكويت المركزي، في 10 يونيو 2021، قيم المتغيرات النقدية، لشهر أبريل 2021. حيث حقق العرض النقدي (M2) نمواً سنوياً، موجباً، ونمواً شهرياً سالباً، وكلاهما بمعدلات متواضعة جداً (+0.4%، و -0.3%، تبعاً). ويشير ذلك إلى السياسة النقدية الحصيفة للبنك في جعل نمو هذا العرض مستقراً، وبالشكل الذي لا يمثل مصدراً إضافياً للتضخم (المصدر الرئيسي هو الإنفاق العام، والقروض، أساساً).

أما ودائع القطاع الخاص، بالدينار، بالقطاع المصرفي، فقد شهدت نمواً سنوياً (+0.5%)، مع انخفاض شهري (-0.4%). ومؤشر النمو السنوي بداية مرحلة الوصول إلى مستويات الإيداع الخاص السابقة لجائحة كورونا.

كما شهدت الودائع الحكومية، بالدينار، في القطاع المصرفي، سنوياً، شهرياً، نمواً سالباً. وذلك يتسق مع انخفاض الإيرادات النفطية الحكومية، والتي يتجه بعضها للادخار، ويتسق اتجاه سحب بعض هذه الودائع كمصدر من مصادر سدّ العجز.

أما المدخرات بالعملة الأجنبية فإن اتجاهها السنوي نحو الانخفاض الشديد (-18.7%). وذلك يعكس التحيز للادخار بالدينار الكويتي. علماً بأن أغلب هذه المدخرات هي من خلال الأنشطة الأجنبية العاملة بالدولة. ويوضح الشكل (9) تطور المعدل الشهري والسنوي لعدد من المتغيرات النقدية خلال شهر أبريل 2021.

شكل (9): معدل النمو الشهري والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية
أبريل 2021 (%)

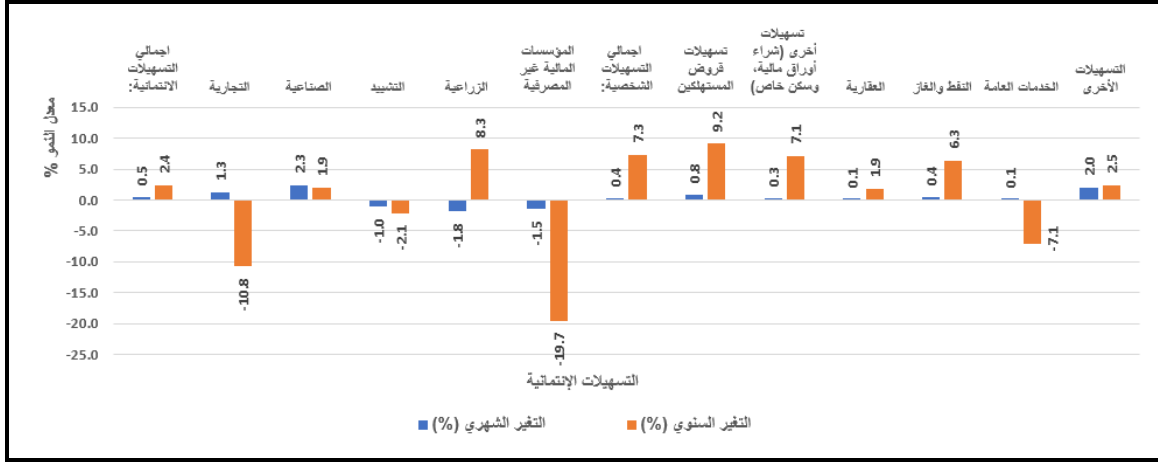


المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما التسهيلات الائتمانية فقد نمت، شهرياً وسنوياً، لتعكس العودة التدريجية لأهمية التمويل المصرفي لمختلف الأنشطة الاقتصادية. وكان أكبر نمو، سنوي، في حالة التسهيلات الشخصية (+7.3%)، ومن ضمنها القروض (+9.2%)، والتسهيلات الأخرى (لشراء الأوراق المالية أساساً) (+7.1%). كما انتعش الاقتراض الزراعي السنوي بحوالي (+8.3%)، مع انخفاض

نسبي في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للتشديد، ونمو إيجابي لتلك الممنوحة للقطاع الصناعي. ويوضح الشكل (10) تطور معدلات النمو الشهرية والسنوية لهذه التسهيلات خلال أبريل 2021.

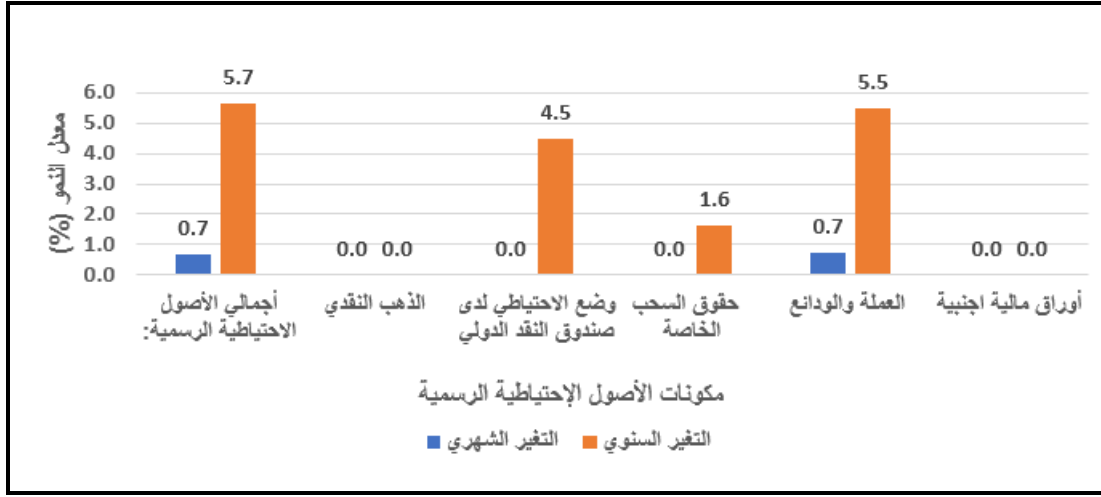
شكل (10): معدل النمو الشهري والسنوي، للتسهيلات الائتمانية
أبريل 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما الأصول الاحتياطية الرسمية فقد نمت سنوياً بنحو (+5.7%) خلال شهر أبريل 2021. وذلك يعود أساساً إلى نمو "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والعملية والودائع، ثم حقوق السحب الخاصة. مع استقرار نمو مكونات الذهب النقدي، والأوراق المالية الأجنبية. ويعتبر هذا النمو مؤشراً إيجابياً لتوفر مصدات ملائمة للمحافظة على سعر الصرف، ومستوى الواردات، ووضع ميزان المدفوعات عموماً. ويوضح الشكل (11) معدلات نمو هذه الاحتياطيات خلال شهر أبريل 2021.

شكل (11): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية
أبريل 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

ثانياً: التطورات النفطية

1.2 تقرير وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2021

أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها لشهر يونيو 2021، إلى أن منتجي النفط (أوبك+) سيحتاجون إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب على النفط الذي سيفوق المستوى الذي كان سائداً قبل جائحة كورونا. وأفاد التقرير أن على أوبك+ روسيا، وبقيادة السعودية، عليهم زيادة الإمدادات عام 2022 بنحو (1.4) مليون برميل/ يوم، وذلك فوق هدفهم بين يوليو 2021 ومارس 2022.

وأشار التقرير بأن المخزون النفطي بالدول المتقدمة، انخفض، في أبريل 2021، بحوالي (61.3) مليون برميل أقل من متوسط (2016 – 2020) ليصل إلى (2,926) مليون برميل. وأشار التقرير، أيضاً، بأن الطلب على النفط سيرتفع بواقع (5.4) مليون برميل/ يوم في 2022. وحدد التقرير بأن أكبر طلب سيأتي من الطلب على وقود الطائرات، والكيروسين، ثم بعد ذلك البنزين، وزيت الغاز، والديزل.

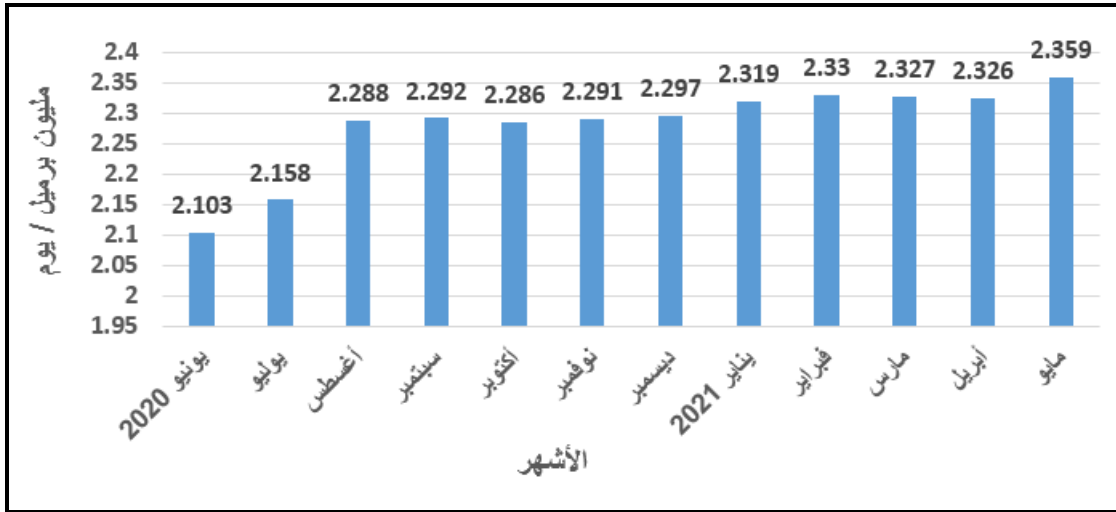
2.2 الإنتاج والأسعار

وصل إنتاج أوبك، خلال مايو 2021، إلى حوالي (25.463) مليون برميل/يوم، وهو أعلى بقليل من نظيره لشهر أبريل السابق البالغ (925.073) مليون برميل/يوم، أي بارتفاع قدره (390) ألف برميل/يوم (وبمعدل نمو بلغ +1.5%). وتركز الارتفاع أساساً في حالة المملكة العربية السعودية (345) ألف برميل/يوم، ثم فنزويلا (45) ألف برميل/يوم، وإيران (42) ألف برميل/يوم، والعراق (33) ألف برميل/يوم. مع انخفاض الإنتاج في كل من نيجيريا (-72) ألف برميل/يوم، وأنغولا (-60) ألف برميل/يوم، والغابون (-19) ألف برميل/يوم. أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع الإنتاج بنحو (32) ألف برميل/يوم في مايو 2021 ليصل إلى (2.359) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (2.326) مليون برميل/يوم في أبريل السابق، أي بمعدل نمو بلغ (+1.4%). ويوضح الشكل (12) تطور إنتاج دولة الكويت خلال العام الماضي المنتهي في مايو 2021.

شكل (12): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

يونيو 2020 - مايو 2021

(مليون برميل/يوم)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, June, 2021.

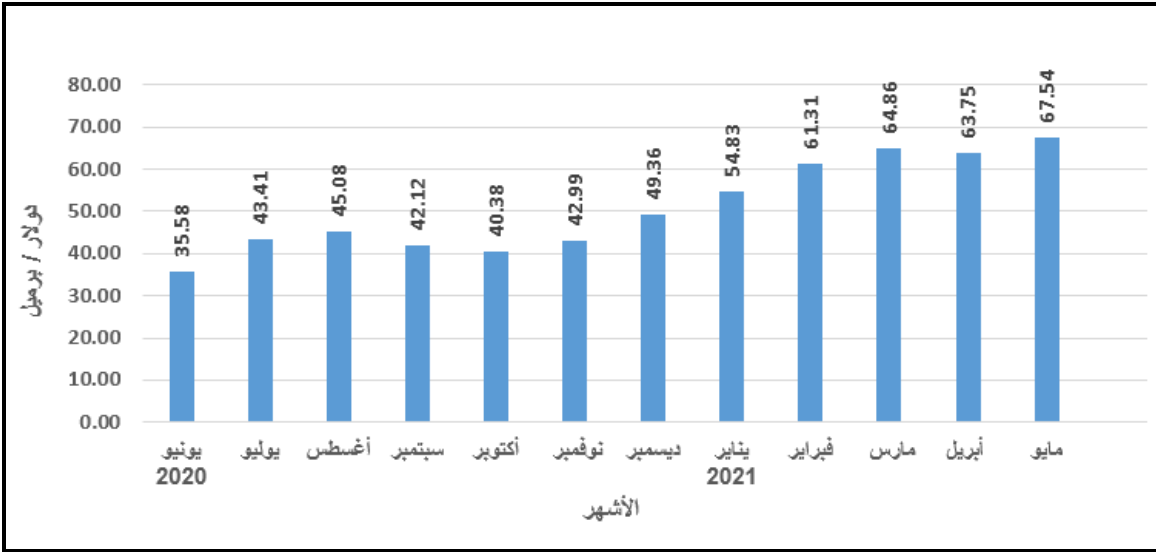
أما فيما يخص تطور الأسعار فقد ارتفع متوسط سعر برميل أوبك المرجعي، خلال مايو 2021، بحوالي (3.67) دولار/ برميل، على أساس شهري، وليصل إلى متوسط قدره (66.91) دولار/

برميل (وبمعدل نمو شهري بلغ +5.8%)، والذي يعتبر الأعلى، كمتوسط، منذ مايو 2019. أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع السعر في مايو 2021 ليصل إلى (67.54) دولار/ برميل، مقارنة مع (63.75) دولار/ برميل السائد في الشهر السابق. أي بارتفاع قدره (3.79) دولار/ برميل، وبمعدل نمو شهري بلغ (+5.9%). ويوضح الشكل (13) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في مايو 2021.

شكل (13): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

يونيو 2020 - مايو 2021

(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, June, 2021.

3.2 نمو الاقتصاد العالمي

حافظت تقديرات شهر مايو 2021 لمعدل النمو العالمي لعام 2021 على نفس تقديرات شهر أبريل السابق، وهو (5.5%). مع استمرار تأثير تقديرات النمو بعوامل عدم التأكد الخاصة بمدى انتشار فيروس كورونا المتحور، وسرعة أخذ اللقاحات. وقد تم رفع معدل النمو الأمريكي لعام 2021، وفقاً لتقديرات شهر مايو، ليصل إلى (+6.4%)، بعدما انكمش المعدل عام 2020 بحوالي (-3.5%) لعام 2021. أما معدل النمو المقدر

لمنطقة اليورو، لعام 2021 فقد تم تخفيضه ليصل إلى (+4.0%) بعد أن انكمش المعدل بحوالي (-6.7%) عام 2020.

ونفس الاتجاه بالنسبة للاقتصاد الياباني حيث تم خفضه ليصل إلى (+2.8%) عام 2021، بعد انكماشه بحوالي (-4.7%) العام السابق. مع بقاء توقعات معدل النمو الصيني عند (+8.5%). وفي ظل تفشي فيروس كورونا المتحور بالهند تم خفض معدل النمو لعام 2021 ليصل إلى (+9.5%) بعد انكماشه عام 2020 بحوالي (-7.0%). وبقاء معدل النمو الروسي عند (+3.0%). ويوضح الجدول (2) توقعات شهر مايو لمعدل النمو، حسب أهم البلدان والأقاليم لعام 2021.

جدول (2): توقعات معدل النمو لعدد من الدول والأقاليم لعام 2021 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
3.0+	9.5+	8.5+	2.8+	5.0+	4.1+	6.4+	4.8+	5.5+	عام 2021
0.0	0.2-	0.0	0.2-	0.0	0.1-	0.2+	0.0	0.0	التغير عن الشهر السابق

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, June, 2021.

4.2 الطلب العالمي على النفط

استمر توقع ارتفاع الطلب على النفط عالمياً، عند (6.0) مليون برميل/ يوم لعام 2021، حسب توقعات شهر مايو من نفس العام. مع إجمالي طلب متوقع ليصل إلى (90.6) مليون برميل/ يوم. علماً بأن توقعات الطلب الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اتجهت للخفض، على أساس سنوي، لتعكس الطلب غير المتوقع من قبل أعضاء المنظمة الأمريكان والأوروبيين في الربع الأول من عام 2021. إلا أن البيانات المتوفرة عن الطلب في أبريل 2021، في كلا الإقليمين (الأمريكي والأوروبي)، توحى باحتمال ارتفاع الطلب في الربع الثاني من 2021 أما في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، فإن توقعات الطلب تتجه للارتفاع، بسبب

تتامي طلب دول الشرق الأوسط في الربع الثاني 2021. ويوضح الجدول (3) توقعات الطلب لعام 2021، كما هي في مايو ونموها عن عام 2020.

جدول (3): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021،

حسب تقديرات شهر مايو نفس العام،

وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020

(مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2021/2020	التوقع لعام 2021	
1.77	24.33	القارة الأمريكية
1.51	19.96	منها: الولايات المتحدة
0.59	13.02	القارة الأوروبية
0.30	7.37	آسيا الباسيفيكية
2.65	44.72	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.11	14.30	الصين
0.49	5.00	الهند
0.48	8.62	آسيا الأخرى
0.28	6.29	أمريكا اللاتينية
0.41	7.95	الشرق الأوسط
0.16	4.25	أفريقيا
0.19	3.56	روسيا
0.12	1.20	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.04	0.69	دول أوروبية أخرى
3.30	51.86	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
5.95	96.58	العالم
5.95	96.46	تقدير الشهر السابق
0.00	0.12	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, June, 2021.

5.2 العرض العالمي من النفط

وفقاً لتوقعات شهر مايو 2021، فإن أهم مصادر المساهمة في نمو عرض السوائل يتأتى من كندا، والبرازيل، والصين، والنرويج. مع توقع نمو العرض الأمريكي بشكل هامشي (+0.03) مليون برميل/ يوم، على أساس سنوي. ويتوقع أن ينخفض عرض النفط الخام الأمريكي، على أساس سنوي، بحوالي (-0.1) مليون برميل/ يوم ليصل إلى (11.2) مليون برميل/ يوم. أما عرض أوبك من الغاز الطبيعي المسال (NGLs) فيتوقع أن ينمو بحوالي (+0.1) مليون برميل/ يوم، على أساس سنوي، عام 2021، وليصل إلى متوسط قدره (5.2) مليون برميل/ يوم (بعد انكماش قدره 0.2 مليون برميل/ يوم عام 2020). مع توقع ارتفاع إنتاج أوبك من النفط الخام، على أساس شهري، بحوالي (+0.39) مليون برميل/ يوم، وليمثل، كمتوسط، إلى (25.46) مليون برميل/ يوم. ويوضح الجدول (4) توقع العرض من السوائل النفطية عام 2021، حسب تقديرات شهر مايو.

جدول (4): تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك،

حسب تقديرات مايو 2021

بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.33	25.06	الدول الأمريكية:
0.03	17.66	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.05	3.95	الدول الأوروبية
0.01	0.54	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.39	29.55	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.12	4.23	الصين
-0.01	0.75	الهند
-0.01	2.25	آسيا الأخرى
0.17	6.23	أمريكا اللاتينية
0.04	3.22	الشرق الأوسط
-0.07	1.34	أفريقيا
0.03	10.63	روسيا
0.05	2.97	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.11	دول أوروبية أخرى
0.32	31.97	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.71	61.53	مجمع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.20	عوائد التكرير
0.84	63.73	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, June, 2021.

6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي

أوضحت المعلومات الأولية، بارتفاع الواردات الأمريكية من النفط الخام، خلال مايو 2021، بحوالي (0.2) مليون برميل/يوم، على أساس شهري، ولتصل الواردات إلى (6.0) مليون برميل/يوم، كمتوسط. ويعتبر هذا المستوى هو الأعلى منذ (11) شهر السابق. مع انخفاض الصادرات

الأمريكية من النفط، خلال نفس الشهر، ولتصل كمتوسط إلى (92.8 مليون برميل/ يوم بفعل انخفاض المشتريات الآسيوية.

أما واردات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام فقد أظهرت اتجاهًا للارتفاع منذ شهر فبراير وصاعدًا، مع انخفاض الصادرات النفطية بسبب انخفاض الإنتاج النفطي، وتحسن الطلب في الربع الثاني من 2021 وتخفيف إجراءات الحظر.

مع صعود للواردات النفطية اليابانية، ولتصل إلى (2.7) مليون برميل/ يوم في مايو، وهو أعلى مستوى خلال الـ (13) شهر السابق. أما الواردات الصينية من النفط فقد انخفضت لأقل من (10) مليون برميل/ يوم، في مايو. وذلك بسبب صيانة مصانع التكرير. ويتوقع أن تبقى الواردات الصينية النفطية منخفضة في الربع الثاني، على أن ترتفع في الربع الثالث من العام الجاري.

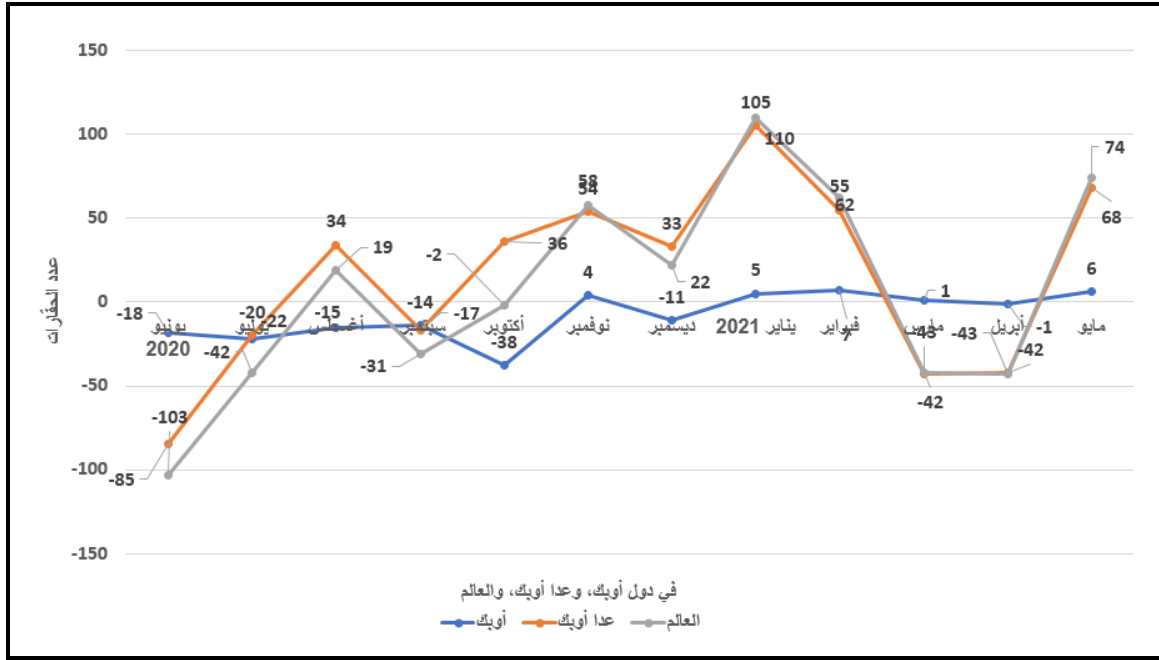
وبقدر تعلق الأمر بالمخزون النفطي التجاري، فتشير أرقام شهر أبريل 2021 إلى انخفاض مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي (6.4) مليون برميل، على أساس شهري، ولتصل إلى (2,962) مليون برميل. وهذا المستوى أقل من نظيره قبل سنة بحوالي (159.9) مليون برميل. أما على أساس عدد أيام تغطية المخزون في منظمة التعاون الاقتصادي، فقد انخفضت في أبريل 2021، بحوالي (0.9) يوم لتصل إلى (66.0) يوم. وهذا العدد من الأيام أقل من نظيره، قبل سنة، بحوالي (12.3) يوم. أما فيما يخص الولايات المتحدة فقد انخفض مخزونها، في مايو 2021، على أساس شهري، بحوالي (2.1) مليون برميل، وليصل إلى (1,278) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى من المخزون أقل من نظيره قبل عام بحوالي (147.7) مليون برميل.

7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

تغير عدد الحفّارات النفطية والغازية، بين شهري أبريل ومايو 2021 بحوالي (+74) حفّارة (منها: +51 نفطية، و +24 غازية، و -1 أخرى). وتركز أكبر تغير في الدول غير الأعضاء في أوبك (+68)، منها (+24) في دول منظمة التعاون الاقتصادي (وأغلب الارتفاع في الدول الأعضاء الأمريكان)، ومنها (6) في دول أوبك، وأغلب الارتفاع في المملكة العربية السعودية

(6+)، مع انخفاض (-2) في دولة الكويت، وارتفاع بمقدار (1) في حالي الجزائر ونيجيريا. ويوضح الشكل (14) تطور التغير خلال العام الماضي المنتهي في مايو 2021.

شكل (14): تطور التغير في عدد الحفارات في دول أوبك، وعدا أوبك، والعالم
مايو 2020 - أبريل 2021



المصدر: مجمعة من تقارير النفط الشهرية لأوبك.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

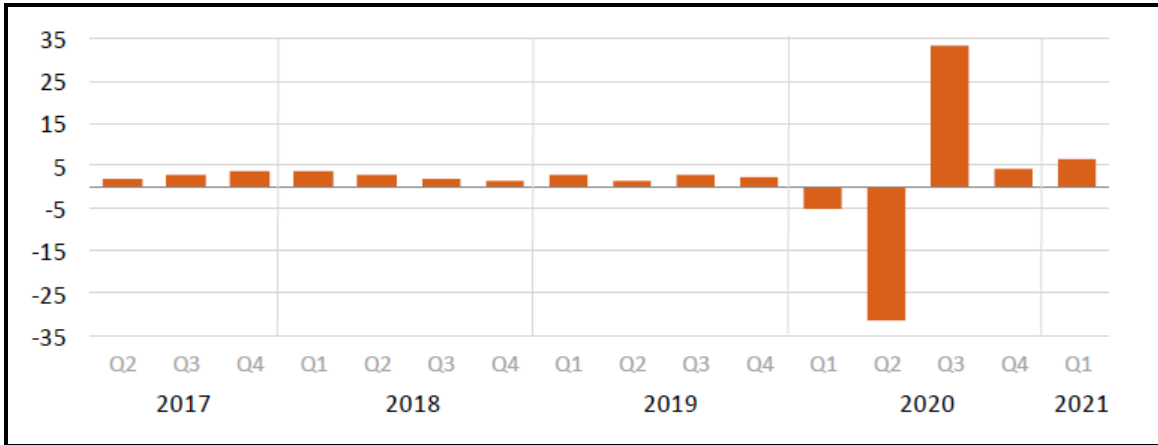
1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي ارتفاع معدل النمو الحقيقي، على أساس سنوي، للربع الأول "التقدير الثاني" ليصل إلى (+6.4%). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الاستهلاك الخاص بحوالي (+11.3%)، ومن ضمنه استهلاك السلع (+25.6%) والخدمات (+4.6%). ويعزى كذلك إلى ارتفاع نمو الإنفاق الاستثماري الحكومي (+5.8%)، وما يتضمنه

من إنفاق على المستوى الفيدرالي (+13.9%). ومن ناحية أخرى شهدت الصادرات نمواً سالباً يقدر بنحو (-2.9%)، ونمو للواردات (تسرّب من الناتج) بنحو (+6.7%).

أما على المستوى الإسمي فقد حقق الناتج نمواً وصل إلى (+11.0%)، على أساس سنوي، أو ما يعادل (566.3) مليار دولار، وليصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى (22.06) تريليون دولار، في الربع الأول من 2021. ويوضح الشكل (15) تطور المعدل الحقيقي خلال الأربعة سنوات الماضية، على أساس ربع سنوي، لغاية الربع الأول 2021.

شكل (15): معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي، قياساً بالربع السابق للفترة 2017 – 2021 (%)



المصدر: US, BEA.

2.1.3 معدل التضخم

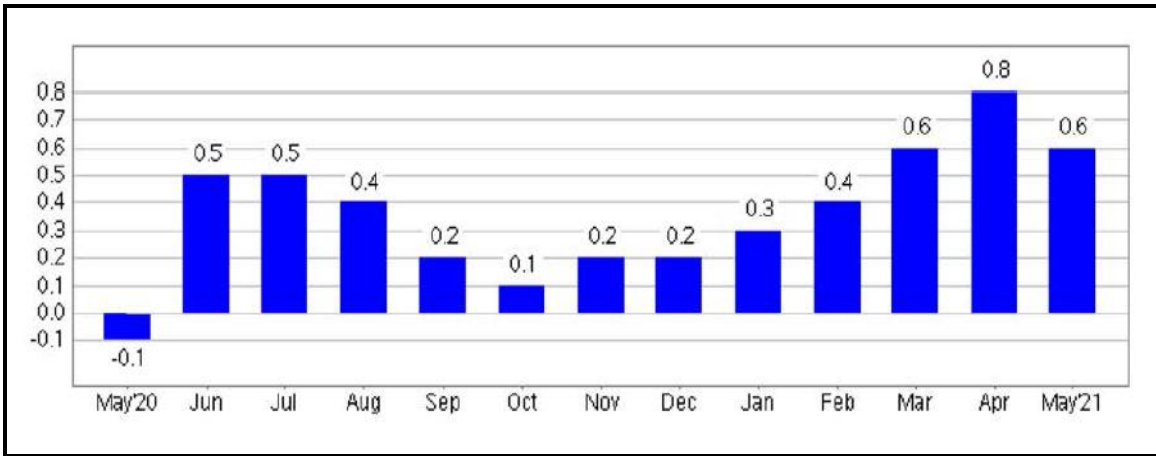
ارتفع معدل التضخم "الإجمالي"، خلال شهر مايو 2021 مقارنة مع إبريل السابق، في المناطق الحضرية والمعدّل موسمياً، بحوالي (+0.6%)، بعد أن ارتفع بحوالي (+0.8%) لشهر إبريل السابق. أما على المستوى السنوي فقد ارتفع بنحو (+5.0%) قبل التعديل الموسمي. ويعتبر هذا الارتفاع الأكبر منذ أغسطس 2008، حيث ارتفع بمعدل (+5.4%).

وكان أكبر ارتفاع بمعدل التضخم، على أساس شهري، في مجموعة "السيارات والشاحنات المستعملة" (+7.3%). ويمثل هذا الارتفاع حوالي ثلث ارتفاع معدل التضخم الإجمالي لشهر مايو. كما ارتفعت مجموعة "الأغذية" بحوالي (+0.4%).

وفي حالة التضخم على أساس سنوي كان أكبر ارتفاع مجموعة "السيارات والشاحنات المستخدمة"، أيضاً، وبمعدل (+29.7%)، ومجموعة "الطاقة" بحوالي (+28.5%)، و"الأغذية" (+2.2%).

أما معدل التضخم "الأساسي"، بدون الأغذية والطاقة، فقد ارتفع في مايو بحوالي (+0.7%)، بعد ارتفاعه في أبريل السابق بنحو (+0.9%). واتجهت أغلب معدلات تضخم المجموعات، هنا، بالارتفاع، ماعدا مجموعة "الرعاية الصحية" التي شهدت انخفاضاً طفيفاً (من 0% في أبريل إلى -0.1% في مايو). ويوضح الشكل (16) معدل التضخم، على أساس شهري، خلال العام الماضي المنتهي في مايو 2021.

شكل (16): التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (معدل التضخم) على أساس شهري، للمناطق الحضرية والمعدل موسمياً للفترة مايو 2020 – مايو 2021 (%)



المصدر: US, BLS.

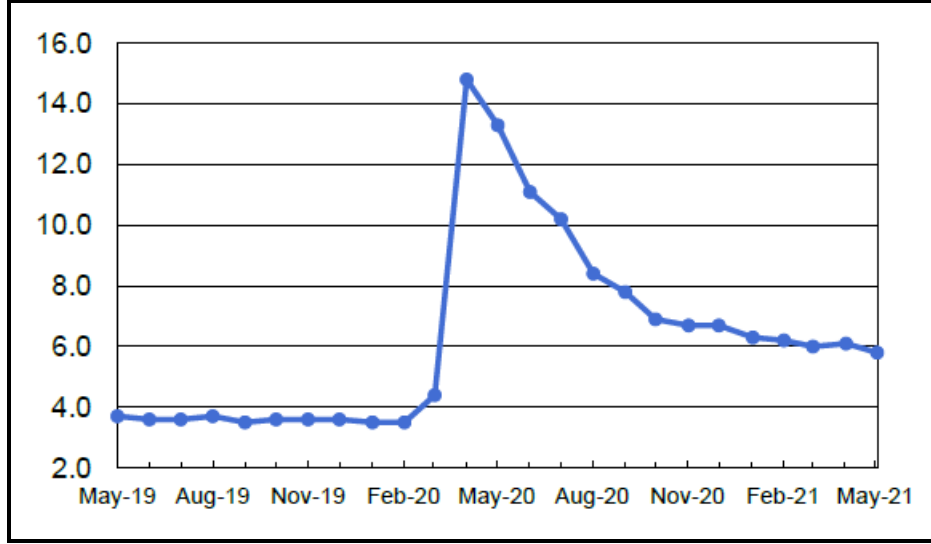
3.1.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين، خلال شهر مايو 2021، في المناطق الحضرية، بحوالي (559) ألف، مع انخفاض معدل البطالة بحوالي (-0.3%)، وليصل إلى (+5.8%). علماً بأن مكاسب التشغيل جاءت أساساً من أنشطة الضيافة وتمضية أوقات الفراغ، والتعليم العام والخاص، والرعاية الصحية، والمساعدة الاجتماعية.

وقد انخفض عدد العاطلين بحوالي (496) ألف ليصل العدد إلى (9.3) مليون. وقد أظهرت هذه الأرقام انخفاضاً ملموساً بالمقارنة مع المستوى المرتفع الذي كان سائداً في إبريل 2020، إلا أنه لازال أعلى من المستوى الذي كان سائداً قبل تفشي فيروس كورونا (حيث كان معدل البطالة حوالي 3.5%، وعدد العاطلين 5.7 مليون). علماً بأن معدلات البطالة، خلال مايو 2021، تركزت في فئة المراهقين (+9.6%)، ثم السود (+9.1%)، ومن أصول إسبانية (+7.3%)، والبالغين من الإناث (+5.4%).

أما عن فترة التعطل فقد تركز أكبر عدد من المتعطلين في فترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 3.7 مليون)، ثم (5 – 14) أسبوع (حوالي 2.1 مليون)، وفترة أقل من (5) أسبوع (حوالي 2.0 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 1.2 مليون). ويوضح الشكل (17) تطور معدل البطالة، المعدل موسمياً، خلال العامين الماضيين لغاية مايو 2021.

شكل (17): معدل البطالة، المعدل الموسمي،
 خلال الفترة مايو 2019 – مايو 2021 (%)



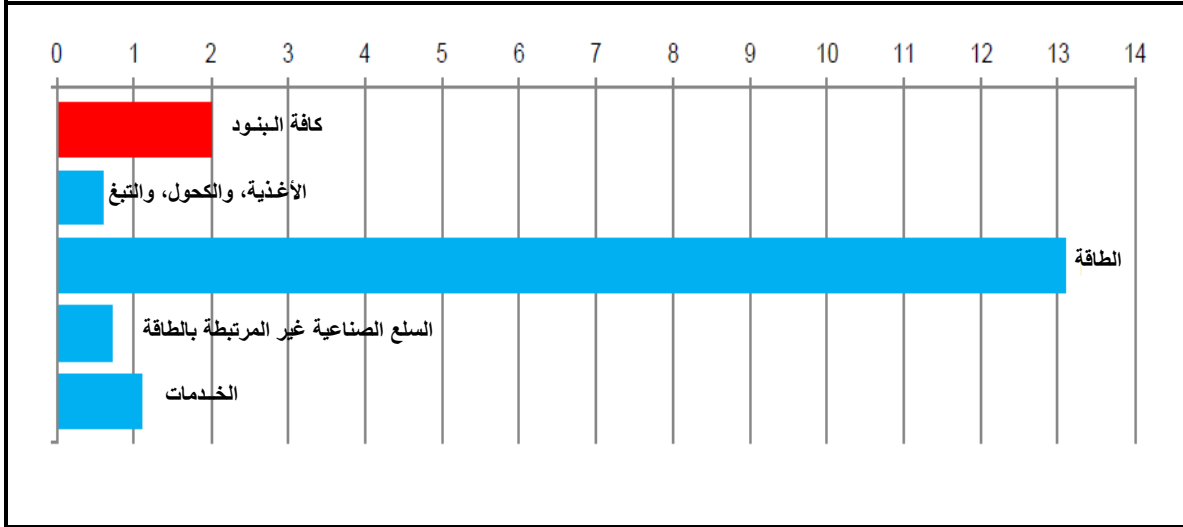
المصدر: US, BLS.

2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم، في مايو 2021، إلى حوالي (+2.0%)، مقارنة مع (+1.6%) في شهر إبريل السابق. وتركز أكبر معدل، على أساس المجموعات، في "الطاقة" (+13.1%)، ثم "الخدمات" (+1.1%). وشهدت "لوكسمبرغ" أعلى معدل تضخم بلغ (+4.0%)، تليها "ليثوانيا" (+3.5%)، و"استونيا". مع أقل معدل في "مالطا" (+0.2%)، ثم "البرتغال" (+0.5%)، و"اليونان" (+1.1%). ويوضح الشكل (18) معدل التضخم، على أساس المجموعات، في منطقة اليورو خلال مايو 2021.

شكل (18): معدّل التضخم السنوي، حسب المجموعات، في منطقة اليورو
مايو 2021 (%)



المصدر: .EU, Eurostat

2.2.3 معدل البطالة

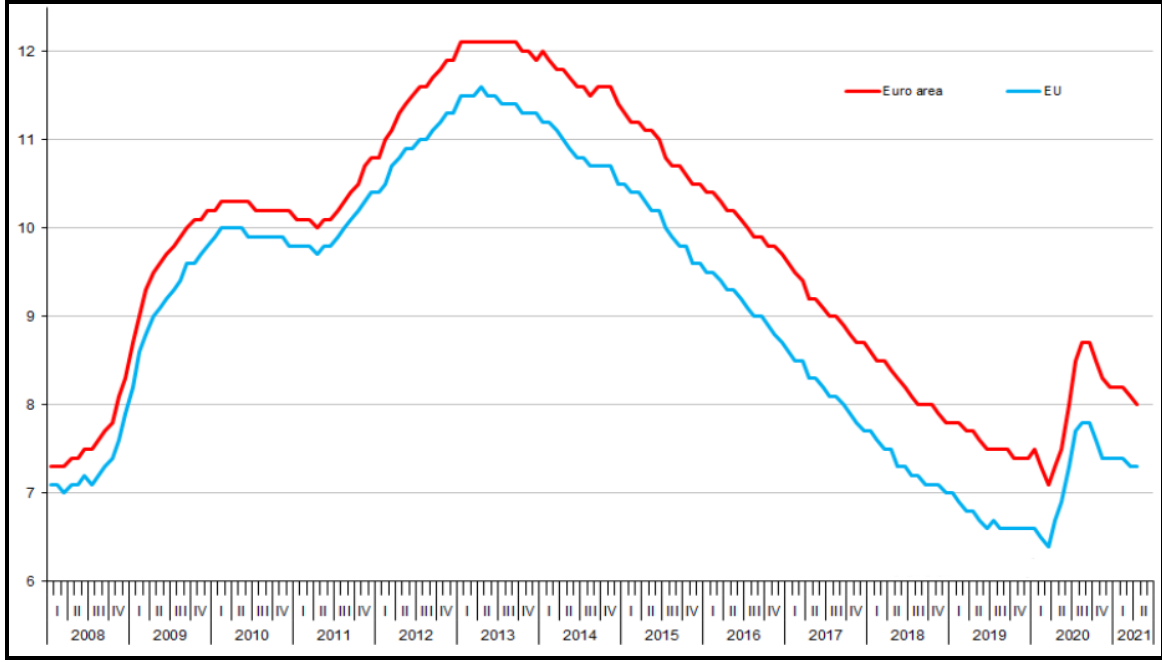
وصل معدل البطالة، خلال أبريل 2021، والمعدّل موسميّاً، إلى (8.0%) في منطقة اليورو. ويعتبر هذا المعدل مستقرّاً بالمقارنة مع معدل شهر مارس السابق (+8.1%)، والذي ارتفع بنحو (+1.3%) مقارنة مع المعدل السائد في أبريل 2020 والبالغ (+7.3%).

أما في المجموعة الأوروبية فقد بلغ المعدل، في أبريل 2021، حوالي (+7.3%)، والذي يعتبر مستقرّاً بالمقارنة مع شهر مارس السابق. إلا أنه أعلى من السائد في أبريل 2020 والبالغ (+6.7%).

ويقدّر المكتب بأن عدد العاطلين، في أبريل 2021، هو حوالي (15.380) مليون في الاتحاد، منهم (13.030) في منطقة اليورو. حيث انخفض رقم العاطلين بحوالي (165) ألف في المجموعة الأوروبية وبحوالي (134) ألف في منطقة اليورو. ويوضح الشكل (19) معدل البطالة

في كلا المجموعتين، والمعدّل موسميّاً، خلال الـ (14) سنة الماضية المنتهية في الربع الثاني من عام 2021.

شكل (19): معدلات البطالة المعدلة موسميّاً، في المجموعة الأوروبية، ومنطقة اليورو للفترة 2008 – 2021 (%)



المصدر: EU, Eurostat

أما على مستوى بطالة الشباب (أقل من 25 سنة)، في أبريل 2021، فقد تم تسجيل (2.939) عاطل في المجموعة الأوروبية، منهم (2.348) في منطقة اليورو. وبلغ معدل البطالة (+17.1%) و(+17.2%)، تبعاً. وتركز أكبر معدل للبطالة الإجمالي في إسبانيا (+15.4%)، ثم إيطاليا (+10.7%)، وقبرص (+9.4%). وعلى مستوى بطالة الشباب فتأتي إسبانيا (+38.0%) أولاً، ثم إيطاليا (+33.7%) ثانياً، ثم السويد (+25.2%) ثالثاً.